دراسة مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة للمؤسسات المقاولاتية باستخدام طريقة القرض التنقيطي دراسة حالة بنك التنمية المحلية بادرار

د. تيقاوي العربي* atikkaoui@yahoo.com – د. أحمد دراية

د. ساوس الشيخ* saous01@yahoo.fr

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المؤشرات المالية الواجب الاعتماد من قبل البنوك التجارية لتحديد حجم المخاطر المتأتية من القروض الموجهة للمؤسسات المقاولاتية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على البيانات الإحصائية المؤخذة من قبل البنوك التجارية محل الدراسة وقد تم اختيار عينة الدراسة والتي بلغ عددها (12) مؤسسة تحصلت على قروض في إطار المؤسسات المقاولاتية، وقد تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) لتحليل بيانات الاستبانة، اعتماداً على المتوسطات الحسابية، وتحليل التمايز وغيرها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها قيام البنوك بدراسة مدى نجاة القروض الموجهة للمقاولاتية بتحديد أهم النسب المالية المؤثرة على قرارات منح القروض.

وتوصي الدراسة بضرورة تبني عينة الدراسة المبحوثة سياسية جديدة تعمل على التوسع في دراسة ومنح القروض الاستثمارية من قبل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة مقدرة مؤسساتها على الاستثمار، وذلك عن طريق التقرب إلى الفئات الشابة وخريجي المعاهد والجامعات، وتخصيص الدعم الكافي مالياً وفنياً وادرياً، والحرص على غرس ثقافة تنظيمية مرنة تدعم سياسة بناء الثقافة المقاولاتية.

الكلمات الدالة: القروض البنكية، مخاطر القروض البنكية، المؤسسات المقاولاتية بالولاية.

---

* أستاذ محاضر "ب" قسم علوم التسيير جامعة أدرار

* أستاذ محاضر "أ" قسم علوم التسيير جامعة أدرار

Examine the effectiveness of investment loans aimed institutions Almquaolatyp Using the loan scors Case Study Development Bank, local adrar

Abstract:

This study aims to identify the most important financial indicators due credit by commercial banks to determine the size of the risks derived from credit-oriented institutions enterpronement, and to achieve the objectives of the study relied on statistical data by commercial banks under the study have been selected sample of the study, which reached number (12) Foundation obtained the loans in the framework of institutions enterpronement , have been using Statistical Package for Social Sciences (SPSS) to analyze the data resolution, depending on the averages, and analysis of differentiation, and others, The study found a range of results, the most prominent of the banks to study the survival of loans that enterpronement to identify the most important financial ratios that affect lending decisions.

The study recommends the need to adopt a sample study researched a new political work on the expansion of the study and grant investment loans by commercial banks to small and medium enterprises to increase the ability of institutions on investment, by drawing closer to youth groups and graduates of colleges and universities, and the allocation of adequate support financially and technically and to ensure that instill an organizational culture that supports flexible policy of building culture enterpronement.

Key words: bank loans, the risk of bank loans, institutions in the state.

المقدمة:

إن التحولات الاقتصادية التي مر بها العالم خاصة في الآونة الأخيرة جعل اقتصاديات الدول تمر بتذبذبات ومنعرجات حاسمة خاصة وقد أصبحت المؤسسات الكبرى تعيش في وسط تعددت فيه التقنيات وتطورت، وتوافرت فيه المعلومات واختلفت، وتعدت فيه كافة الحدود الجغرافية...الخ، عندها اكتشف علماء الإدارة ضرورة الاعتماد على النظام المقاولاتي باعتباره النواة الاستثمارية والتي يتم تجسيدها في شكل أنشأ مؤسسات صغيرة ومتوسطة باعتبارها الحل الأمثل لصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الكبرى، ذلك أنها تعد الأكثر تأثراً بالتطورات والتقلبات العالمية، حيث أصبح في الوقت الحالي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القطاع الأجدر بالتماشي مع أخر مستجدات العلوم والإدارة، من خلال سعي الدول إلى تشجيع الأنظمة المقاولاتية ودعم روح المبادرة والأعمال الحرة مع السعي إلى حماية هذه المشروعات من خلال متابعتها ومراقبة نشاطها بواسطة حاضنات الأعمال.

ومن هنا كانت البنوك التجارية بمثابة الآلية التي تعتمدها الدول لتحقيق الدعم المالي ، تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات مقاولاتية صغيرة ومتوسطة، بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، في الوقت الحالي أصبحت حاضنات الأعمال تعد سلاحاً تنافسياً يستهدف حضن المؤسسات المقاولاتية – الصغيرة والمتوسطة– حتى تصبح لها القدرة على التماشي مع بيئتها الخارجية، وامتلاكها المرونة الكافية للتأقلم مع مستجدات الإدارة، واستغلالها للفرص السوقية من خلال التقديم الجيد لطرق عملها وجودة منتجاتها، إلى أن تصبح قادرة لدخول إلى عالم المنافسة الذي يرتكز على الاهتمام بأولويات خلق الأسبقيات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج مختاراً للمقاولاتية في الجزائر.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتبين أهمية إنشاء مؤسسات مقاولاتية والدور الذي تلعبه من خلال خدماتها ومرافقتها للمشروعات والمبادرات الحرة قبل انطلاقها وبعد إنشائها، ولا يتأتى ذلك الا بالتركيز على ضرورة بناء وتعزيز مقدرتها التنافسية.

١- منهجية الدراسة:

١- تساؤلات الدراسة(Problem of Study):

أوضحت الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث على واقع المؤسسات المقاولاتية في ولاية أدرار مواجهتها للعديد من الصعوبات المالية، عند مرحلة إنشاءها وصولاً إلى محاولة اندماجها مع بيئتها المحلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى انشغال بال المسيرين بتلك القرارات المرتبطة بتمويل المشاريع المقاولاتية في إطار منح قروض التي غالباً ما تنشأ عنها مخاطر تعد مكلفة جدا لمختلف أطراف القرض، مما يحتم على البنوك التجارية ضرورة دراستها ومعرفة أسبابها لتجنب هدر أموالها.

والواقع الحالي بين نقص معرفة المؤسسات المقاولاتية بمحيطها التنافسية وصعوبة اندماجها ومدى قدرتها على الوفاء بمختلف التزاماتها وخاصة البنكية منها، ومن هنا جاء هدف دراسة واقع القروض الموجهة للمشاريع المقاولاتية بالولاية مع الأخذ بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذجاً، ومدى حاجة البنوك إلى إتباع طرق إحصائية لتقدير مختلف المخاطر الناجمة عن هذه القروض لتقليل منها وتصاغ إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى قدرة البنوك التجارية الجزائرية على تقدير خطر القروض الممنوحة في إطار إنشاء المؤسسات المقاولاتية باستخدام طريقة القرض التنقيطي؟

انطلاقاً من ذلك يمكن تحدد الإشكالية في التساؤلات التالية:

١. ما هو واقع المؤسسات المقاولاتية بالجزائر؟
٢. هل تتوافر المعارف الخاصة بالمقاولاتية، المخاطر البنكية في المؤسسات المقاولاتية لولاية أدرار من وجهة نظر البنوك التجارية ؟

٣. ما الأسباب المؤدية إلى حدوث مخاطر بنكية ؟

٤. ماالأهمية النسبية لمعرفة مخاطر عدم تسديد المستحقات لهذه الاستثمارات؟

٥. هل تدرك المؤسسات المقاولاتية أهمية حجم المخاطر الناجمة عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ؟

٢-أهمية الدراسة(Importance of Study):

تعد فكرة المقاولاتية من المواضيع الجديدة التي برزت على الساحة الإدارية، والتي لم تلقى الاهتمام الكاف من قبل الدارسين والباحثين في الدول العربية، حيث أصبح المشاريع الحرة بمثابة العصب المحرك لاقتصاد الدول بدلاً من الاعتماد على مؤسسات القطاع العام.

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال معرفة دور البنوك التجارية الجزائرية في تمويل المشاريع الاقتصادية ذات المبادرات الفردية في إطار التشجيع على المقاولاتية، بهدف الخروج بتوصيات تفيد المؤسسات المقاولاتية والبنوك التجارية الجزائرية، وتتبين أهميتها الدراسة مما يلي:

أولاً: نقص اهتمام الباحثين بجانب استخدام الطرق الإحصائية لتقدير حجم المخاطر البنكية في مجال القروض.

ثانياً:الحاجة لمعرفة دور البنوك التجارية في تنمية وتقديم الدعم المالي لتحسين أداء المؤسسات المقاولاتية.

ثالثاً: ضرورة الاهتمام بالجانب التنافسي في تقدير المخاطر البنكية الناجمة عن القروض الموجهة لإنشاء المشاريع المقاولاتية.

رابعاً: استفادة الباحثين والمهتمين في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العلمية والجامعات مما توصلت إليه هذه الدراسة.

٣-أهداف الدراسة(Objectives of Study):

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على دور طريقة القرض التنقيطي في التنبؤ بمخاطر القروض الموجهة للمؤسسات المقاولاتية والتي تجزأ إلى:

١. إبراز وتوضيح المفاهيم النظرية المتعلقة بالمقاولاتية ومخاطر القروض البنكية.
٢. معرفة الأهمية النسبية لتقدير قيمة المخاطر الاستثمارات البنكية بإستخدام طريقة القرض التنقيطي.
٣. التوصل إلى معرفة الأسباب المؤدية إلى حدوث عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات لأصحاب المشاريع المقاولاتية.
٤. إبراز أهمية تطبيق طريقة القرض التنقيطي لتحديد حجم المخاطر البنكية.
٥. تقديم توصيات ومقترحات للقائمين على المؤسسات الحرة الصغيرة منها أو المتوسطة.

٤-متغيرات الدراسة(Variables of Study):

١- المتغير المستقل:

يتمثل مجموعة النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية والمتمثل في الجدول التالي:

الجدول(٠١): النسب المالية.

الرمز	المتغير(النسبة)
R1	النتيجة الصافية/ رقم الاعمال
R2	النتيجة الصافية / رقم الأعمال
R3	الخزينة
R4	الأموال الخاصة/ مجموع الديون
R5	النتيجة الصافية/ مجموع الديون
R6	الموال الخاصة/ الأصول الثابتة
R7	مجموع الديون/ مجموع الأصول
R8	رأس المال العامل
R9	إحتياج رأس المال العامل
R10	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل
R11	الشكل القانوني لمؤسسة
R12	قطاع النشاط(١:خدمات، ٢: تجارة، ٣: صناعة)
R13	نوع الضمان(١: عيني)
R14	وضعية المؤسسة(١: عاجزة، ٢: مشكوك فيها، ٣: سليمة)

٢- **المتغير التابع:** يتمثل في دالة التنقيط(التمييز) والتي تصنف وفق التقدير التالي:

التقدير	المؤسسة العاجزة	المؤسسة المشكوك فيها	المؤسسة السليمة
الدرجة	١	٢	٣

٥- الفرضيات(Hypothesis of Study):

لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية على مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة لمؤسسات المقاولاتية محل الدراسة.

٦- منهج الدراسة(Methodology of Study):

انتهجت الدراسة المنهج التحليلي في الجزء النظري بالاعتماد على الدراسات النظرية المتوفرة، من المجلات والدوريات المحكمة، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد على المنهج الوصفي في جمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة، بالحصول على إحصائيات من البنوك محل الدراسة بأدرار، كما استخدم

في تحليل بياناتها واختبار فرضياتها البرنامج الإحصائي(SPSS)، من خلال بعض الأساليب الإحصائية التي تقتضيها طبيعة الدراسة لتدعيم النتائج.

٧- مجتمع الدراسة وعينتها:

مجتمع الدراسة(Stasistical Population of Study):

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المشروعات المقاولاتية الصغيرة منها والمتوسطة الحاصلة على القروض من بنك التنمية المحلية بادرار.

عينة الدراسة(Sample of Study):

اختيرت عينة عشوائية من المؤسسات المقاولاتية على أساس الحصر الشامل بسبب محدودية المؤسسات الطالبة للقرض وقدرها (١٢) مؤسسة، وتمثل هذه العينة المجتمع الإحصائي كاملاً.

٨-أداة الدراسة(Tool of Study):

اعتمدت الدراسة على الإحصائية المتوفرة لدى البنك محل الدراسة بشكل رئيسي كأداة لجمع البيانات والمعلومات ذات العلاقة من عينة الدراسة، لدراسة

الوصفية باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري، بالإضافة إلى استخدام طريقة تحليل التمايز باستخراج مختلف النسب المالية كمتغيرات مستقلة لأعمال المقاولاتية.

٩-الاطار الزمنى للدراسة :

حدد الباحث الاطار الزمنى للفترة الممتدة من ٢٠٠٧ الى غاية ٢٠١١ .

٢- الإطار النظري للدراسة:

٢-١: المؤسسات المقاولاتية:

أولاً: مفهوم المقاولاتية من وجهة نظر المشرع الجزائري كنموذج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أخذت الجزائر بالمعايير الأوربية في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة على أنها" تلك التي تشغل مت عامل إلى ٠٩ عمال وتحقق رقم أعمال أقل من ٢٠ مليون دينار جزائري، أو لا يتجاوز حصيلتها السنوية١٠ ملايين دينار" [١]، أما المؤسسات المتوسطة فعرفتها على أنها " تلك التي توظف بين ٥٠عامل إلى ٢٥٠ عامل ويكون رقم أعمالها بين ٢٠٠ مليون و ٠٢ مليار دينار جزائري أو تكون إجمالي حصيلتها السنوية ما بين ١٠٠ مليون و٥٠٠مليون دينار جزائري".[٢]

إلا أن الشيء الملاحظ على هذه التعاريف للمشرع الجزائري هو إهماله لجانب مهم تمثل في نوعية العمالة ومهاراتها تبعاً لحجم المؤسسة واستخداماتها التكنولوجية والمعرفية واهتمامها فقط بحجم العمالة المطلوب استخدامها.

ثانياً: أهداف المؤسسات المقاولاتية:

تساهم المؤسسات المقاولاتية في خلق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة وذلك من خلال:

- التخفيف من مخاطر التقلبات الاقتصادية بتنويع مصادر الدخل.
- المساهم في توطين الأنشطة الاقتصادية في المناطق المنعزلة لترقية وتثمين الثروة المحلية.
- استحداث روح المبادرة الفردية في التخلي عن المشروعات القديمة والبدء بأنشطة لم تكن موجودة من قبل.

-استغلال الطاقات الإنتاجية والبشرية والإمكانات المحلية في بناء استثمارات تجر بالنفع على المجتمع.

- خلق فرص عمل جديدة لخريجي المعاهد والجامعات وإدماج الفئات التي تم تسريحهم من العمل.

- تجسيد الأفكار الجديدة التي تتطلب إمكانات مالية وفنية معتبرة.

ثالثاً: تدعيم وتنمية روح المقاولاتية:

انطلاقاً من المعارف النظرية فقد تناول العديد من الاقتصاديين والإداريين مسألة المبادرات والأعمال الحرة والمقاولة، ويعد بيتر دراكر من الأوائل الذين أشاروا إلى ذلك في سنة ١٩٨٥ من إشارته إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير إلى اقتصاديات مقاولتية.

سعت العديد من الدول ولحل مشكلة الفقر والبطالة إلى دعم وإقامة نسيج من المؤسسات المقاولاتية الصغيرة منها والمتوسطة، ذلك ورغم ضعف مساهمتها في الأسواق العالمية من حيث إنتاجياتها الا أنها تعد الوسيلة الكفيلة بامتصاص القوى العاطلة، لتقليل من مستويات الفقر وامتصاص مختلف ضغوطات المجتمع التي تواجه الحكومات.

وفي هذا الإطار سعت العديد من الدول إلى دعم، إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باستفادة المستفيدين من مجموعة من التسهيلات والإعفاءات الضريبية وإعانات من الدولة، من خلال إنشاء مراكز للمرافقة والتسهيل وحاضنات أعمال أو المشاتل، الا أن اغلب الدول بينت من خلال إحصائياتها وجود تراجع من قبل المبادرين بإنشاء الأعمال الحرة، حيث بلغ متوسط المؤسسات الجديدة ثلثي المؤسسات التي تم التحضير إلى إقامتها في الغالب، أي أن منشأ المؤسسة أو المقاول ينبغي عليه أن يتمتع بـ:

١- أن يكون صاحب مهنة.

٢-أن يتوفر على روح المبادرة.

٣- أن يتوفر على روح المخاطرة.

٤- المقاول الناجح هو ذلك الذي يحسن استغلال الفرص أو يعمل على خلقها وحتى تتحول أفكاره إلى حقيقة يجب أن يحقق الشروط الثلاثة المذكورة سابقاً.

ومن ناحية أخرى ترتبط عملية التقاول بالظروف المحيطة أي بمناخ الاستثمار وفي هذا الصدد تتحمل الدولة مسؤولية تهيئة مناخ مناسب للمستثمرين خاصة منهم المبتدئين والمستثمرين الصغار، وهكذا فإن الدعم المهني والتكوين يعدان اللبنة الأولى لتثبيت روح المقاولة في المجتمع، وبعد ذلك تأتي الخطوة التالية لسياسة الدعم والتي تتمثل في مختلف أشكال الدعم التي تشجع عمليات الإنشاء وفي آجال قصيرة وتساعد المؤسسة على تحقيق الاستمرارية والنمو أو التوسع .

٢-١-١: مخاطر القروض البنكية:

أولاً: مفهوم القروض البنكية، عناصرها:

إن كلمة Crédit و التي أصلها كلمة لاتينية " Créditum" المشتقة من الفعل اللاتيني "Crédere " تعادلها عدة معاني في العمل البنكي و هي ائتمان، اعتماد ،تسليف، قرض فهي كلمة مخصصة للعمليات المالية تجمع مباشرة بين هيأة مالية و مقترض و القرض فعل يضم تبادل خدمتين متباعدتين في الوقت.[٣]

والائتمان قد يكون مباشرا بمنح للعميل رؤوس أموال أو فتح حسابات دائنة يجوز السحب عليها بالشيكات أو غير مباشرة بمنحه كفالة قبل الغير[٤].

كما يعرف على أنه "عملية مبادلة قيمه حاضرة بقيمة مستقبلية".[٥]

ثانياً: عناصر الإقراض البنكي:

اعتماد أو استنادا إلى ما سبق ذكره يجدر بنا الإشارة أنه ليست كل عملية نقد هي بالضرورة ائتمان فهذا الأخير تدعمه أربعة عناصر:[٦]

١- **علاقة مديونية:** حيث يفترض وجود دائن و مدين و من الضروري قيام عنصر الثقة بينهما.

٢- **وجود الدين:** وهو المبلغ الذي أعطاه الدائن للمدين .

٣- **الأجل أو الفارق الزمني:** وهو الفترة التي تمضي بين حدوث المديونية و التخلص منها.

٤-**المخاطرة:** وهي ما يمكن للبنك أن يتحمله نتيجة صبره على العميل مع احتمالات عدم التسديد.

كما يجدر بنا الذكر إلى أن الإقراض المصرفي يؤدي دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي حيث تتمثل أهميته في زيادة الإنتاج، الاستهلاك وتوزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية، كما يؤدي إلى تشغيل الموارد العاطلة وتسهيل عملية التبادل التجاري عن طريق المستندية.

ثانياً: مفهوم مخاطر القروض البنكية وأنواعها:

أولا: المخاطر المصرفية:

تتعرض البنوك على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها، فالهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تعظيم ثروة حملة الأسهم، والتي تفسر بتعظيم القيمة السوقية للسهم العادي، وتتطلب عملية تعظيم الثروة أن يقوم المديرون بعملية تقييم للتدفقات النقدية والمخاطر التي يتحملها البنك، نتيجة توجيهه لموارده المالية في مجالات تشغيل مختلفة، والاتجاه نحو زيادة الربحية، تقتضي من إدارة البنك أن تقوم بالاستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من الربحية مع خفض التكلفة، ولكن هناك اختلاف بين تعظيم الأرباح
وتعظيم الثروة. فلكي يحصل البنك على ربح عالي، يجب عليه إما أن يتحمل المزيد من المخاطر الناتجة عن ذلك.[٧]

إذن فالمخاطر التي يتعامل معها البنك هي مستقبلية، وتمثل التغير الذي يحدث على قيمة كل سهم أو قيمة الأموال الخاصة أو أصل معين، وهي لصيقة بكل قرار مالي لما تكون التدفقات المالية المنتظرة في زمن لاحق ليست متوقعة بشكل متأكد منه، فالذي يقوم باتخاذ القرار المالي عليه أن يختار بين عدة احتمالات محددة مسبقاً.[٨]

ويجب أن نفرق بين الخطر وحالة عدم التأكد، فالخطر يعني الحالات العشوائية والتي يمكن حصرها بتعداد مختلف الحالات الممكنة، أما حالة عدم التأكد فتعني الحالات التي لا يمكن من خلالها التعرف على كل الحالات، وبالتالي

معالجتها يتم بتحديد احتمالاتها، لذا يتم عادة بإسقاط حالة عدم التأكد بالخطر، وهذا بإدخال الاحتمالات الموضوعية.

إن عملية تحليل الخطر تفرض على البنك أن يعرف جيدا مختلف المخاطر ومصادرها، وهذا حتى يتمكن من قياسها ومتابعتها ومراقبتها، لأنه في بعض الحالات يكون التمييز بين المخاطر غير واضح وهذا من خلال المعرفة العامة لها، وبالتالي يصعب تحديدها وقياسها، كذلك تم تقسيم المخاطر المصرفية إلى صنفين:[٩]

- **الصنف الأول:** يشمل على الخطر الأهم والأكبر والذي يتجسد في المخاطر الائتمانية (مخطر القرض).
- **الصنف الثاني:** يشمل كل من مخاطر السيولة، وأسعار الفائدة، وكذلك مخاطر الصرف والسوق.

ثانياً: المخاطر الائتمانية (خطر القرض)

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.[١٠]

كما يمكن أن نضيف عدة احتمالات أخرى والتي توضح أكثر المخاطر الائتمانية والتي تتمثل فيما يلي: [١١]

-المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل.

-لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية

تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.

-يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها، سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض+الفوائد) أو في توقيتات السداد.

-المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا سواء كان بنكا، أو مؤسسة مالية، أو منشأة أعمال تبيع لأجل.

-إن السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المقترض بسبب عدم استطاعته أو عدم إلتزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده.

ثالثاً: أسباب المخاطر الائتمانية:

من خلال ما سبق يتضح أنه مهما كان المستفيد من القرض سواء كان منظمة أو شخص أو منظمة قرض أو حتى حكومة، تبقى دائما المخاطر الائتمانية محتملة وأسباب ذلك هي متعددة، والتي يمكن تقسيمها كالتالي:[١٢]

أ- **المخاطر العامة:**

وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل...إلخ.

ب- **المخاطر المهنية:** وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

ج- **المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض:** وهو الخطر الأكثر انتشاراً وتكراراً والأصعب للتحكم فيه، نظراً لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد.

ثالثاً: تقييم نجاعة القروض البنكية.

٢-١-٣: استخدام طريقة القرض التنقيطي لتقييم نجاعة القروض الاستثمارية:

مفهوم طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي:

هي آلية للتنقيط، تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك[١٣] والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها،[١٤] وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي، وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي، وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات محللين، منظمات قرض وخبراء محاسبين... وتهتم منظمات القرض كثيرا بهذه الطريقة، لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية. [١٥]

١- **حالة القروض الموجهة للأفراد:** يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التميزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقاً، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها[١٦]، وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

٢- **حالة القروض الموجهة للمنظمات:** يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين:

مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقا للمعايير التالية:

- تاريخ تأسيس المنظمة.
- أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة.

- مرد ودية المنظمة خلال سنوات متتالية.
- رقم أعمالها المحقق.
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها.
- رأسمالها العامل.
- طبيعة نشاطها.

عرض طريقة القرض التنقيطي:

إن تحديد النموذج التقييمي هو أساس القرض التنقيطي ويتم التحديد بإتباع الخطوات الآتية:

١- اختيار العينة:

العينة عبارة عن مجموعة من ملفات القروض للزبائن الجيدين وغير الجيدين، تحتوي على أكبر قدر ممكن من المعلومات (جدول حسابات النتائج، الميزانية المالية، مخطط الخزينة و المخطط المالي، ملف الطلب القرض).

مختارة بصفة عشوائية، وتكون كافية التمثيل الإحصائي للظاهرة وتصنف إلى مجموعتين:

- عينة لإعداد النموذج تستعمل لتحليل المعطيات واستخراج معادلة التنقيط.
- عينة لقياس دقة النموذج تبيّن مدى صحة هذا النموذج.

٢- انتقاء المتغيرات:

نقوم في هذه الحالة بالتوفيق بين المعلومات التي تم جمعها بهدف معرفة المتغيرات المؤثرة في حالة المؤسسة، هذه المتغيرات تكون إما محاسبية وإما فوق محاسبية.

*** المتغيرات المحاسبية :**

هي متغيرات قياسية تأخذ قيم عددية، يتم حسابها على أساس البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة.

*** المتغيرات فوق المحاسبية:**

هي متغيرات غير قياسية ذات طبيعة كيفية أي تأخذ أنماطا لا عددية تتمثل في معلومات مستخرجة من ملفات طلبات القرض للمؤسسات المعينة خارج القوائم

المالية، يتم إدراجها في عملية التحليل لإثراء الدراسة ببيانات من طبيعة و مصادر مختلفة يعد تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس.

-٣ التحليل التميزي للعينة:

هو التقنية الإحصائية المعتمدة عليها في تحديد متغيرات النموذج التقييمي، حيث بعد تحديد خصائص الزبائن (المتغيرات أي النسب) (Ratios) سواء كانت رقمية (النسب المالية، رقم الأعمال...) أو غير ذلك (فوق المحاسبية) والمستخرجة من ملفات القروض المكونة للعينة يكون إقصاء بعض المتغيرات غير المؤثرة في قرار منح القرض ، و هذا باستعمال برنامج الإعلام الآلي.

إن المتغيرات (النسب) المؤثرة في إمكانية التسديد أو عدم التسديد تصبح متغيرات النموذج على شكل دالة خطية تسمى دالة القرض التنقيطي و التي تسمح بإعطاء لكل مؤسسة نقطة أو علامة و نرمز لها بالرمز "z" و تكتب كما يلي:

$$Z = \sum \alpha_i R_i + \beta$$

حيث : αi : المعاملات المرتبط بالنسب R i (معاملات التسوية أو الترجيح).

Ri : النسب المالية أو مؤشرات درجة الخطر.

β: ثابت و يعبر عن الجزء الثابت من درجة الخطر.

-٤ تعيين نقطة التمييز:

إن التحليل التميزي يعطي بعض النسب أكثر دلالة من النسب الأخرى، وبالتالي نقطة تمييز لكل عنصر (المؤسسة) مما يسمح بتشكيل سحابة من النقاط تمثل الزبائن الجيدين (مؤسسات جيدة)

و المؤسسات غير الجيدة و باستعمال التحليل الاستقصائي (التميزي) تصنف هذه المؤسسات إلى فئتين.

المطلوب هو تحديد قيمة Z^* المرتبطة بمنطقة الشك(منطقة عدم التأكد) والتي تحسب كالتالي: $z=(n_1 z_1+n_2 z_2)\div(n_1+n_2)$

z1 متوسط التمييز للمؤسسات العاجزة.

z2 متوسط التمييز للمؤسسات السليمة .

n1 عدد المؤسسات العاجزة بعد المعالجة .

n2 عدد المؤسسات السليمة بعد المعالجة .

٤- عرض النتائج:

٤-١- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

وقد جاءت نتائج التحليل الخاصة بالنسب المالية حسب مستويات المتغير التابع (سليمة، مشكوك فيها، عاجزة) على النحو الأتي:

٤-١-١- نتائج التحليل الوصفي لحالة المؤسسات العاجزة.

الجدول(03): نتائج التحليل الإحصائي لحالة المؤسسات العاجزة.

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
R1	٠.٨٤٦٥٠	.a
R2	٠.١٧٣٧٢	.a
R3	٦٦٧.٠٠٠٠٠	.a
R4	٠.١٤٧١٧	.a
R5	٠.٠٢٢٢٨	.a
R6	٠.١٥٥٦٦	.a
R7	٠.٨٧١٦١	.a
R8	-١٥١٢٣.٠٠	.a
R9	-١٤٧٨٧.٠٠	.a
R10	٠.٣٨٦٢٢	.a
R11	١.٠٠٠٠٠	.a
R12	٣.٠٠٠٠٠	.a
R13	١.٠٠٠٠٠	.a
R14	١.٠٠٠٠٠	.a

تدل الإشارة a على أن قيمة الانحراف صغيرة جداً بالنسبة للمؤسسات العاجزة.

انطلاقاً من التحليل أعلاه يتبين إن قيم الانحراف المعيار يؤل إلى القيمة الدنيا، بينما قيمة المتوسطات الحسابية بلغت اعل قيمة لـ R12 بينما باقي النسب

الأخرى فتتساوي بالنسبة لـ R14،R13،R11 أما باقي النسب الأخرى فتؤل إلى أقل من الصفر.

٤-١-٢- نتائج التحليل الوصفي لحالة المؤسسات المشكوك فيها.

الجدول(04): نتائج التحليل الإحصائي لحالة المؤسسات المشكوك فيها.

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
R1	٠.١٢٧٢٤	.a
R2	٠.٠٣٢٧١	.a
R3	-٣٧٨٧.٠٠٠	.a
R4	٢.١٣٨٤٥	.a
R5	٠.٠٢١٤٧	.a
R6	١.٠٩٤٨١	.a
R7	٠.٢٨٨٠٦	.a
R8	٥٥٦١.٠٠٠٠	.a
R9	٩٣٤٨.٠٠٠٠	.a
R10	١.٥١٨٢٥	.a
R11	١.٠٠٠٠٠	.a
R12	١.٠٠٠٠٠	.a
R13	١.٠٠٠٠٠	.a
R14	١.٠٠٠٠٠	.a

تدل الإشارة a على أن قيمة الانحراف صغيرة جداً بالنسبة للمؤسسات المشكوك فيها.

انطلاقا من الجدول أعلاه يتبين أن جل المتوسطات الحسابية تساوي الواحد الصحيح بالنسب للنسبة المالية التالية R14،R13،R12،R11، بينما باقي النسب الأخرى فهي أقل من الواحد الصحيح مما يعني عدم وجود مقدرة المالية لبعض المؤسسات للإيفاء بديونها، بينما الانحراف المعياري فيؤل إلى القيمة الصفرية.

٤-١-٣- نتائج التحليل الوصفي لحالة المؤسسات السليمة.

الجدول(05): نتائج التحليل الإحصائي لحالة المؤسسات السليمة.

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
R1	٠.٣٤٩٢٨	٠.١٢٩٦٦٩
R2	٠.٢٥١٠٢	٠.١٧٢٨٧٤
R3	-٧٧١.٢٠٠٠٠	٥٦٠.٣٥٧٣٢٦
R4	١.٢١٧٩٧	٠.٤٤٧٦٩٦
R5	٠.٠٩٧٥٠	٠.٠٤٦٥٤٣
R6	٠.٦٦٩٦١	٠.٢٠١٠٩٦
R7	٤٤٥٣.٦٣٢٥	١٢٨٥٤.٩٩١١٥٦٧
R8	-١٣٦٥.٤٠٠	١٦٣٥.٠٠٩٨٨٨
R9	-٦٢٧.٨٠٠٠٠	٧٦٢.٢٧٤٤٤٨
R10	٣.٥٥٧١٥	٣.٠٩٣٧٣٠
R11	١.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠
R12	١.٨٠٠٠٠	٠.٥٧٧٣٥٠
R13	١.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠
R14	١.٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠

٥- اختبار فرضية الدراسة:

تنص فرضية الدراسة على أنه:

لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية على مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة لمؤسسات المقاولاتية محل الدراسة.

وفق نتائج التحليل الإحصائي لـ SPSS توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

الجدول(06): تحليل التباين Test of Group Means

البيان	Wilk's Lamda	Sig
R1	٠.٠٩٥	٠.٠٩٥
R2	٠.٤١٩	٠.٤١٩
R3	٠.٠٥٠	٠.٠٥٠
R4	٠.١٦٧	٠.١٦٧
R5	٠.١٨٥	٠.١٨٥
R6	٠.١٥٣	٠.١٥٣
R7	٠.٨٣٣	٠.٨٣٣
R8	٠.٠٢١	٠.٠٢١
R9	٠.٠٤	٠.٠٤
R10	٠.٤٥١	٠.٤٥١
R11	.a	.a
R12	٠.٢٣٨	٠.٢٣٨
R13	.a	.a
R14	.a	.a

المصدر: من إعداد الباحثين وفق نظام spss

انطلاقاً من تحليل ANOVA التباين للنسب المالية ولمقياس المستخدم Wilk's Lamda ذات القيمة السابقة في الجدول() والذي يبن مدى تأثر الدالة بأهم النسب المالية حسب درجة المعنوية، فكلما كانت قيمة المعنوية صغيرة جداً كلما كانت النسبة المالية مهمة في تحليل دالة التمييز Z، فوفق برنامج التحليل الإحصائي فقد تم أخذ درجة المعنوية أقل من ٥%، أي أن Sig ≤0.095، ومن النسب المالية الأكثر الدالة والتي تكون دالة التمييز وفق تحليل التباين ANOVA بالنسبة للدالة Zهي(R1،R3، R8، R9)، أما بالنسبة لباقي النسب الأخرى فهي غير مؤثرة على دالة التمييز وبالتالي يتم إهمالها وتصبح الدالة من الشكل التالي:

$$Z= f(r1،r3،r8،r9)$$

٥-١- استخراج قيمة معاملات دالة التميز:

إن الهدف الرئيسي من استخراج دالة التمايز هو معرفة أهم المتغيرات المستقلة الأكثر تميزاً عن غيرها والأكثر تأثيراً على دالة النموذج وتصاغ الدالة بصفة عامة تحت الشكل التالي:

$$Z= F(r1،r2،r3،r4،r5،r6،r7،r8،r9،r10،r11،r12،r13،r14)$$

ويتم الآن دراسة أهم النسب المالية التي تؤثر في صياغة هذه الدالة من خلال:

٥-١-١-تصنيف معاملات الدوال

الجدول(07): تحليل التباين Test of Group Means

	Z		
	عاجزة	مشكوك فيها	سليمة
R1	٥٢.٨٤٩	٧.٨٤٦	١١.٦٦٤
R2	-٦.١٩٨	-٠.٦٩٨	٩.٠٤٦
(Constant)	-٢٢.٩٢٩	-١.٥٨٧	-٤.١٨٢

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نظام SPSS

يبين الجدول السابق ان أهم النسب التي تكون الدالة وتكون ذات دلالة هي r2،r1 بالنسبة إلى الحالات الثلاثة للمؤسسات المقاولاتية المدروسة.

٥-١-٢- تصنيف العينة الأصلية Classification Processing

Summary

العينة الأصلية	١٢
النسب المالية التمييزية المفقودة	٤
النسب المالية التمييزية المستعملة في التحليل	٨

انطلاقاً من التحليل الإحصائي تبين أن النسب المالية المستخدمة في تكوين دالة التنقيط هي ١٢ نسبة، أما بعد إجراء تحليل التباين ومعرفة أكثر النسب دلالة وتميزاً تم التخلي عن أربعة نسبة، وبقية ثمانية نسب مالية كفيلة بإعداد دالة التمييز Z.

٥-١-٣- تصنيف النتائج:

الجدول(09): تصنيف نتائج الإحصائية للنسب المستخدمة في النموذج.

Z				المجموع
	عاجزة	مشكوك فيها	سليمة	
الأصلية	٢	١	١	٤
عاجزة	٠	١	٠	١
مشكوك فيها	٠	٠	٣	٣
سليمة				
عاجزة %	٥٠	٢٥	٢٥	١٠٠
مشكوك فيها%	٠	١٠٠	٠	١٠٠
سليمة%	٠	٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من نظام SPSS

٥-٢-٤- تحديد معاملات الدالة Z:

الجدول(10): معاملات الدالة Coefficients

المتغيرات	المعاملات
(Constant)	٢.٥٢٨
R3	4.25^{E}
R5	10.837
R7	-1.64^{E}
R12	-0.599

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من نظام SPSS

R3: تمثل الخزينة

R5: تمثل النتيجة الصافية/ مجموع الأصول.

R7: تمثل مجموع الديون/ مجموع الأصول.

R12: تمثل قطاع النشاط.

ومن يمكن تشكيل دالة التمييز Z في الصياغة التالية:

$$Z= 4.25ER3+10.837R5-1.64ER7-0.599R12+2.528$$

نص الفرضية الرئيسية:

لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية على مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة لمؤسسات المقاولاتية محل الدراسة.

وبالتالي نرفض الفرضية الأصلية لتحل محلها الفرضية الفرعية والتي تنص على انه:

توجد اختلافات ذات دلالة معنوية على مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة لمؤسسات المقاولاتية محل الدراسة.

١- **النتائج:**

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- أصبحت القروض البنكية حلقة مهمة في تمويل مختلف المشاريع المقاولاتية، كما تعتبر المصدر الرئيس لتحقيق الأرباح للبنوك.

٢- رغم تطور أساليب التسيير البنكي إلا أن مخاطر القروض تبقى موجودة ومؤثرة في صميم العمل البنكي مما يصعب القضاء عليه نهائياً.

٣- تعد مخاطر القروض ظاهرة تعود إلى فقدان التوازن المالي للمؤسسة المقترضة من جهة، والى البنوك المقرضة من جهة أخرى.

٤- أصبحت طريقة القرض التنقيطي من الطرق المستخدمة من قبل البنوك لتقليل من الجهد والتكلفة بتوضيح صنف المؤسسات ووضعيتها الحقيقية.

٥- **التوصيات:**

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:

١- ضرورة استمرار البنوك محل الدراسة بقياس حجم المخاطر البنكية للتوصل إلى تحديد نموذج قادر على تصنيف المؤسسات تبعا لوضعيتها المالية.

٢- زيادة الاهتمام بالسوق المالية لما توفره من معلومات حول الشركات المدرجة بها مما يسهل من عملية الحصول عليها للباحثين.

٣- فتح البنوك أبوابها أمام أصحاب الدراسات والأبحاث لتعميم الدارسات العلمية المتعلقة بالقرض التنقيطي لتسهيل وتسريع عملية اتخاذ القرارات.

٤- ضرورة الاعتماد على التحليل الائتماني لتحليل طلبات القروض بدل من التركيز على البحث عن الضمانات لاسترجاع القروض وفوائدها.

٥- إجراء بحوث مستقبلية تهتم بدراسة ظاهرة نجاعة القروض البنكية بالاعتماد على عينات كبيرة من جهة واستخدام طرق كمية أخرى لاستفادة من تعميمها على باقي الدراسات الأخرى.

٦-الهوامش والمراجع:

[١] وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ديسمبر ٢٠٠١، ص ٨.

[٢] وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، نفس المرجع، ص ٩.

[٣] بخراز يعدل فريدة ، **تقنيات و سياسات التسيير المصرفي** (ديوان المطبوعات الجامعية ، ط٢ ، الجزائر) ٢٠٠٠. ص. ١٠٨.

[٤] شاكر القزويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك** (الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ط٢ ، الجزائر) ، ص. ٩٠.

[٥] عبد المطلب عبد الحميد : **النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ** (الدار الجامعية الإسكندرية ، ٢٠٠٠) ص ٣٤٦.

[٦] بخراز يعدل فريدة ، **تقنيات و سياسات التسيير المصرفي** (ديوان المطبوعات الجامعية ، ط٢ ، الجزائر) ٢٠٠٠. ص. ١٠٨.

[٧] طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٩،الجزء الثاني، ص ١٧.

[٨] إدروج جمال، **تقييم وتسيير خطر القرض في بنك تجاري، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر ٢٠٠١، ص ٢٤.

[٩] Eric Manchon, **Analyse bancaire de l'entreprise, édition économia**, Paris 2001, p 232.

[١٠] عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان١٩٩٩، ص ٢١٣.

[١١] حمزة محمود الزبيري، **إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان ٢٠٠٠، ص ٢١٠.

[12] Sylvie de Conssergues, **La banque : structure, Marché, gestion**, édition DALLOZ ,Paris 1996,p 98.

[١٣] Michel Mathieu, **l'exploitation Bancaire et le risque de crédit,ed la revue banque**, Paris 1995, p 165.

[١٤] Axelle la Badie, olivier rousseau, **crédit management Gère le risque client, ed économia**, Paris 1996, p173.

[١٥] Sylvie de Conssergues, gestion de la Banque, op-cit P 175.

[١٦] I Bid, P176